عليه وسلم وان كانوا لهم بصفه الاستحقاق منه قدم الاحوج
فالاحوج فان استووا في الحاجه قدم الاكبر فالاكبر فيقدم المدرس
ثم الامام ثم القيم وان كان الوقف ليس ماخوذا من بيت المال
اتبع فيه شرط الواقف فان لم يشترط تقديم احد لم يقدم فيه
احد بل يقسم على كل منهم جميع اهل الوقف بالسويه اهل
الشعائر وغيرهم انتهى بلفظه وقد اغتر بذلك كثير من النظار
في زماننا فاستباحوا تناول المعلوم بغير مباشره او مع خلل في
الشروط والحال انما نقله الاسبوطي عن فتاوى البرماوي انما هو فيما
بقي لبيت المال وارتضيته له ناقلا اما الاراضي التي باعها السلطان
وحكم بصحة بيعها ثم وقفها المشتري فانه لابد من مراعاة شرائط
فان قلت هل في مذهبنا لذلك اصل قلت نعم كما بينته
في الرساله المرضيه في الاراضي المصريه وقد سبقني المحقق عن ذلك
المحقق ابن الهمام فاجاب بان لامام البيع اذا كان بالمسلمين
حاجه والعياذ بالله تعالى وبينت في الرساله انه اذا كان فيه
مصلحه صح وان لم يكن لحاجه كبيع عقار اليتيم على قول المتاخرين
المفتى به فان قلت هذا في اوقاف الاراضي اوقاف السلاطين
قلت لا فرق بينهما فان للسلطان الشراء من وكيل بيت
المال وهي جواب الواقعه التي اجاب عنها المحقق ابن الهمام
في فتح القدير فانه سيل عن الاشرفي برسباي اذا اشتري
من وكيل السلطان من بيت المال ارضا للمصلحه العامه فذكر
قاضي خان في فتاواه جوازه وعلل بما شرطه واما
استنوا المستحقين عند الضيق فخالف لما في الحاوي للقدسي
الذي ينبغي ان يعتمد من ارتفاع الوقف عمارته ثم شرط الواقف او لا ثم

ما هو

ما هو اقرب للعماره ثم العم للمصلحه كالامام للمسجد والمدرس
للمدرسه يصرف اليهم قدر كفايتهم ثم السراج والبساط كذلك
انتهى وظاهره ان المقدم في الصرف الامام والمدرس والوقاد
والفراش وما كان بمعناهم لتعبيره بالكاف فما كان بمعناهم
الناظر وينبغي الحاق الشاهد من العماره والكاتب بهم وفي كل
زمان وينبغي الحاق الجابي المباشر للجبايه بهم والسواقي
يلحق بهم ايضا والخطيب يلحق بالامام بل هو امام الجمعه
ولكن قيد المدرس بمدرس المدرسه اذا غاب تعطلت
المدرسه فهو اقرب الى العماره كمدرس الروم واما مدرس
الجامع كاكثر المدرسين بمصر فلا يكون مدرس المدرسه
من الشعائر الا اذا الزم التدريس على حكم الشرط اما مدرسوا
زماننا فلا كما لا يخفى وظاهر ما في الحاوي تقديم الامام والمدرس
على بقيه الشعائر لتعبيره بثم فاذا علمت ذلك ظهر لك ان
الشاهد والمباشر والشاد في غير زمن العماره والزمكي والشهد
وكاتب الغيبه وخازن الكتب وبقيه ارباب الوظائف ليسوا كذلك
هيهم وينبغي الحاق الموذنين بالامام وكذا الميقاتي لكثره
الاحتياج اليه للمسجد وظاهر ما في الحاوي تقديم من ذكرنا
ولو شرط الواقف الاستواء عند الضيق لانه جعلهم كالعمارة
ولو شرط استواء العمارة بالمستحقين لم يعتبر شرطه وانما
تقدم عليهم فكذا هم الجامكيه في الاوقاف لها شبه
بالاجره وشبه بالصله وشبه بالصدقه فيعطى كل شبه
ما يناسبه فاعتبرنا شبه الاجره في اعتبار زمن المباشره
وما يتابله من المعلوم والحل كالغنيه وشبه الصله باعتبار